السياسة الخارجية التركية تجاه مصر في الفترة من ٢٠١١-٢٠٢١

عقيد أ.ح / أحمد على جلال عبدالحميد [*]
أ.د. عبد العال عبد الرحمن الديربى [**]
د. محمد شاكر محمد [***]

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية السياسة الخارجية التركية تجاه مصر ورصد التغير في شكل العلاقات الدولية بين مصر وتركيا نتيجة لقيام الأخيرة بعدة تحركات من شأنها الإضرار بمصلحة مصر والتأثير علي الأمن القومي المصري، كما تقوم الدراسة بتسليط الضوء علي قضية التدخل الخارجي في شئون الدول الأخرى وتأثير ذلك علي مدي شعورها بالأمن والاستقلال ورد الفعل المصري للتصدي لأي محاولات خارجية للتأثير علي قرارتها والتحكم فيها، حيث ترصد عدة متغيرات سياسية في الدول العربية دفعت تركيا للتدخل في المنطقة العربية بحجة حماية مصالحها واستثماراتها الموجودة في هذه الدول وأهمها مصر نظراً لثقلها السياسي والاقتصادي في المنطقة.

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التغير في المواقف التركية تجاه مصر قبل وبعد قيام ثورات الربيع العربي ومدي تعاونها ومساعدتها لمصر لتتخطي الأزمة السياسية آنذاك وتتعدد أسباب تدخل تركيا في مصر كما تعددت القرارات التي تم اتخاذها في هذا الشأن والجدير بالذكر أن معظمها قرارات يغلب عليها الطابع الشخصي للقيادة السياسية التركية "أردوغان" ويتم الإعلان عنها من خلال الممثلين الرسميين للدولة حيث يسعي إلي فرض أفكاره ومعتقداته علي العالم العربي ومصر بشكل خاص واتضح ذلك جلياً عند تأييده لحكومة الإخوان المسلمين عندما وصلت لسدة الحكم عام ٢٠١٢ بقيادة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، لذلك يتمحور التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة حول "إلي أي مدي اتسمت السياسة الخارجية التركية بالديناميكية تجاه مصر منذ عام ٢٠١١ ".

[*] باحث دكتوراه في العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس.
[**] أستاذ العلوم السياسية كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس.
[***] مدرس بقسم العلوم السياسية كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس.

Abstract

This research paper deals with Turkish foreign policy towards Egypt and monitoring the change in the form of international relations between Egypt and Turkey as a result of the latter making several moves that would harm Egypt's interests and affect Egyptian national security. The study also sheds light on the issue of external interference in the affairs of other countries and its impact on The extent of its sense of security and independence and the Egyptian reaction to confront any external attempts to influence and control its decisions, as it monitors several political variables in the Arab countries that prompted Turkey to intervene in the Arab region under the pretext of protecting its interests and investments in these countries, the most important of which is Egypt due to its political and economic weight in the region.

The problem of this study is the change in Turkish attitudes towards Egypt before and after the Arab Spring revolutions and the extent of its cooperation and assistance to Egypt to overcome the political crisis at that time. The reasons for Turkey's intervention in Egypt are multiple, as are the decisions that were taken in this regard, and it is worth noting that most of them are decisions that are dominated by the personal nature of the leadership. The Turkish policy "Erdogan" is announced through the official representatives of the state, as he seeks to impose his ideas and beliefs on the Arab world and Egypt in particular. This became clear when he supported the Muslim Brotherhood government when it came to power in 2012 under the leadership of the late Egyptian President Mohamed Morsi. Therefore, the main question revolves around In this study on "To what extent has Turkish foreign policy been characterized by dynamism towards Egypt since 2011?"

مقدمة:

تتناول هذه الورقة البحثية السياسة الخارجية التركية تجاه مصر ورصد التغير في شكل العلاقات الدولية بين مصر وتركيا نتيجة لقيام الأخيرة بعدة تحركات من شأنها الإضرار بمصلحة مصر والتأثير علي الأمن القومي المصري، كما تقوم الدراسة بتسليط الضوء علي قضية التدخل الخارجي في شئون الدول الأخري وتأثير ذلك علي مدي شعورها بالأمن والاستقلال ورد الفعل المصري للتصدي لأي محاولات خارجية للتأثير علي قرارتها والتحكم فيها، حيث ترصد عدة متغيرات سياسية في الدول العربية دفعت تركيا للتدخل في المنطقة العربية بحجة حماية مصالحها وإستثماراتها الموجودة في هذه الدول وأهمها مصر نظراً لثقلها السياسي والاقتصادي في المنطقة.

ولاشك أن السياسة الخارجية تعتبر وسيلة تعبير الدولة عن آرائها وشخصيتها ومعتقداتها تجاه الوحدات السياسية المحيطة بها وكذلك تنفيذ أهدافها على مستوي المجتمع الدولي، فهي مجموعة من الإجراءات والخطط الإستراتيجية والأدوات المنظمة الصادرة عن الهيئات الرسمية في الدولة وتحت إشراف قائدها السياسي و من أجل تحقيق أمنها وحماية حدودها وتوفير الحاجات الأساسية لها وتتعدد الأساليب والوسائل للوصول إلى الأهداف بحسب إمكانات وقدرات الدولة على التأثير، وعلى هذا النحو فإن الحكومة التركية اتخذت العديد من الخطوات المختلفة التي تهدف إلي التأثير في الدول العربية والتدخل في شئونها من خلال برامج عمل مُنظمة ودقيقة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والايديولوجية الخاصة بها .

ولا شك أن الموجات الثورية التي بدأت عام ٢٠١١ في عدد من الدول العربية تما يطلق عليها "ثورات الربيع العربي" وأدت إلي إسقاط معظم أنظمة الحكم في الدول هي السبب الرئيسي لتدخل القوي الإقليمية والعالمية في شئون الدول المنكوبة سياسياً وإقتصادياً لحماية مصالحها في الدول التي تعاني من الفوضي وهو ماحدث فعلياً بين مصر وتركيا،فعندما قامت ثورة الخامس والعشرون من يناير عام ٢٠١١ في مصر

ودخلت الدولة في نفق مُظلم لفترة زمنية طويلة كانت تركيا أول المؤيدين لمطالب للشعب المصري اعتقاداً منها أنها فرصة لإرجاع مصر للتبعية التركية مرة أخري.

وقد مثلت ثورات الربيع العربي تحدياً لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي تقضي بعدم الإنخراط في شئون الدول الأخري ولكنها بررت تدخلها لحماية الرعايا الأتراك وممتلكاتهم في مصر،وتعتبر علاقة تركيا بالدول العربية وخاصة مصر هي علاقة تاريخية وثيقة بدأت عندما أصبحت مصر ولاية عثمانية عام ١٥١٧ واستمر الوضع هكذا نحو ثلاثة قرون وبالرغم من الترابط التاريخي والديني والتجاور الجغرافي بين الدولتين فإن العلاقات تتميز بالنسبية وعدم الثبات وخاصة في ظل تغير القيادة السياسية المصرية أكثر من مرة وكذلك حكم النظام التركي نفسه حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان .

وتسعي هذه الورقة البحثية إلي توضيح أسباب التباين في الموقف التركي من عمليات التحول الديمقراطي في الدول العربية،ويرجع اهتمام تركيا بالأوضاع السياسية في مصر إلي ثقلها السياسي والإقتصادي فهي أبرز الفاعلين الدوليين في الشرق الأوسط وأكثرهم تعاوناً وتأثيراً في المجالات الإقتصادية والدبلوماسية التركية، كما تركز الدراسة علي أشكال التدخل التركي وأهدافه بل وأثر هذا التدخل علي الأمن القومي المصري ومدي سماح الحكومة المصرية لتركيا بالتدخل وطرق التصدي لها، كما تسعي هذه الورقة البحثية إلي التنبؤ بمجموعة من سيناريوهات المستقبل التي تحكم العلاقات بين الدولتين، وقد أكدت مصادر سياسية علي جودة العلاقات بين مصر وتركيا فقد زادت معدلات التجارة بين البلدين العام الماضي ٢٠٢٢ بنسبة ١٤% يعتبر هذا مؤشر إيجابي لرجوع العلاقات إلي سابق عهدها وزيادة قوتها وترابطها .

المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:-

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التغير في المواقف التركية تجاه مصر قبل وبعد قيام ثورات الربيع العربي ومدي تعاونها ومساعدتها لمصر لتتخطي الأزمة السياسية آنذاك وتتعدد أسباب تدخل تركيا في مصر كما تعددت القرارات التي تم اتخاذها في هذا

الشأن والجدير بالذكر أن معظمها قرارات يغلب عليها الطابع الشخصي للقيادة السياسية التركية "أردوغان" ويتم الإعلان عنها من خلال الممثلين الرسميين للدولة حيث يسعي إلي فرض أفكاره ومعتقداته علي العالم العربي ومصر بشكل خاص واتضح ذلك جلياً عند تأييده لحكومة الإخوان المسلمين عندما وصلت لسدة الحكم عام ٢٠١٢ بقيادة الرئيس المصري الراحل محمد مرسي،لذلك يتمحور التساؤل الرئيسي في هذه الدراسة حول "إلي أي مدي اتسمت السياسة الخارجية التركية بالديناميكية تجاه مصر منذ عام ٢٠١١ ؟ "

ويتفرع من التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:-

1. ما طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه مصر قبيل ثورات الربيع العربي؟
2. كيف تباين أشكال وأنماط التدخل التركي في الدول العربية ومصر ؟
3. هل ثمة متغيرات عربية وإقليمية أدت للتقارب التركي مع مصر؟
4. ما دور القيادة السياسية المصرية في التصدي للتدخل التركي ؟
5. كيف تبدو سيناريوهات مستقبل العلاقات بين مصر وتركيا في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية؟

الأهمية العلمية والعملية :

تتمثل الأهمية العلمية للورقة البحثية في توضيح الفرق في ردود الأفعال التركية تجاه الدول العربية وبعضها البعض منذ قيام ثورات الربيع العربي وكذلك بين الثورات التي قامت داخل حدود الدولة وأيضاً توجهات ومحددات السياسية الخارجية التركية وأدوات توغلها في المنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص فهي الحليف الإستراتيجي لها في الشرق الأوسط بأكمله،فبالرغم من تدعيم تركيا لثورات الربيع العربي وتطبيق سياسة الدعم المفتوح بهدف الارتقاء إلي نموذج "الدولة الرائدة" إلا أن موقفها تباين فيما بعد بما يتناسب مع مصالحها وكذلك الأمر تجاه ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو والتي أبدت فيهم تأييدها ودعمها للأولي ورفضها للثانية وسخطها علي النظام ووصفها

بالإنقلاب لمجرد أنها حررت الدولة من حكم الإخوان المسلمين والذي كان يلقي تأييد القيادة السياسية التركية ويتوافق مع إيديولوجيتها.

أما الأهمية العملية تكمن في تحديد ما تريده تركيا من علاقتها مع مصر وتوجهاتها وأهدافها التي تسعي إلي تحقيقها من خلال هذه العلاقات حيث أكدت مصادر سياسية أن العلاقات الدبلوماسية بين تركيا ومصر تتحسن وتزداد قوة علي المدي البعيد،بالإضافة إلى تحديد ردود أفعال الحكومة المصرية علي محاولة تركيا فرض نفسها وأفكارها والتدخل في مصر والتأثير علي أمنها القومي ومدي تأثير الخلافات السياسية والايديولوجية بين البلدين علي مستقبل العلاقات فيما بينهم

أهداف الدراسة:

تسعي هذه الورقة البحثية إلي تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :-

1. التعرف على طبيعة العلاقات التركية – العربية قبل وبعد قيام ثورات الربيع العربي.
2. أهمية إستمرار العلاقات بين مصر وتركيا وضرورة حل الخلافات السياسية والإهتمام بالمصالح المشتركة بين البلدين.
3. توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ ٢٠١١ ورصد التباين في الموقف التركي تجاه التغيرات السياسية المصرية.
4. التعرف على عقلية القيادة السياسية التركية من خلال الأساليب والأدوات التي تستخدمها لتحسين علاقتها مع مصر.
5. مدي سماح القيادة السياسية المصرية لتركيا بالتدخل في شئونها والتأثير علي أمنها القومي.
6. محاولة رسم سيناريوهات وخطط مستقبلية للتنبؤ بشكل العلاقات بين البلدين من خلال المؤشرات السياسية وآراء الخبراء والقادة السياسيين .

إطار الدراسة:

يمكن تحديد الإطار الخاص بالدراسة الحالية على النحو التالي:

الإطار الزماني :-

تطرقت الورقة البحثية إلي اختيار فترة ثورات الربيع العربي منذ ٢٠١١ باعتبارها الفترة الأكثر تأثيراً في حياة الدول العربية إن لم يؤثر هذا التغيير علي شعوب العالم كله، حيث تغير شكل العلاقات الدولية وتوجهات السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية وقد استغلت تركيا ظروف الدول التي شهدت تلك الثورات للتدخل فيها والسيطرة عليها لتحقيق أهدافها ومصالحها السياسية والايديولوجية وغيرها حيث اعتبرت الربيع العربي فرصة ذهبية لتحقيق حلم التوسع التركي و إعادة بناء الدولة العثمانية وسعي أردوغان لاستكمال تاريخ أجداده من خلال التحكم في تلك الدول التي شهدت الثورات الإحتجاجية، وتتناول الدراسة البحثية خلال السطور القادمة أساليب تركيا المتنوعة في التوغل فقد دعمت المعارضة السورية وحاربت الأكراد في العراق وحاولت إحتلال شمال العراق بحجة تأمين حدودها وغيرها من وسائل الدعم والمنع التركي تجاه الدول العربية وخاصة مصر.

الإطار المكاني :-

تمكنت هذه الدراسة البحثية من اختيار أكبر وأهم الدول وأكثرها فعالية في المنطقة العربية،حيث يمثل الوطن العربي قلب العالم ويشرف علي البحار والمحيطات ويتحكم في المضايق والممرات المائية مما يدفع دول العالم لضرورة تحسين علاقتهم مع الدول العربية وخاصة مصر كما أنها منطقة حيوية مليئة بالأحداث والتغيرات السياسية وتمتلك أكبر حقول النفط والغاز الطبيعي عالمياً مما يجعلها مطمع للعديد من الدول،أما بالنسبة لتركيا فهي لا تقل أهمية عن مصر والدول العربية وتتبع أهميتها من موقعها الجغرافي المتميز الذي يقع بين مفترق الدول فهي الجسر الممتد بين الدول العربية وتعتبر تركيا من الدول القليلة التي حققت توازن المعادلة فلم تتخلي عن جذورها الإسلامية وفي نفس الوقت اتبعت سياسة الانفتاح علي العالم الأوروبي دون أن يتأثر ثوبها الإسلامي .

الإطار المنهجي :-

اعتمدت هذه الورقة البحثية علي منهج صنع القرار باعتباره أنسب مناهج العلوم السياسية لهذا الموضوع حيث أنه يوضح الدور الإستراتيجي لصانع القرار السياسي التركي ومدي أهمية القرارات السياسة التي يتخذها تجاه الدول العربية وخاصة مصر وتأثيرها علي مستقبل العلاقات بين البلدين حيث يشترط في المنهج ارتباطه ارتباط وثيقا بالموضوع وأهداف الدراسة لكي يجيب علي الأسئلة المحورية التي يطرحها الباحث، ويُعرف منهج صنع القرار علي إنه "صور التفاعل التي تحدث بين المشاركين علي جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسات العامة وإتخاذ القرارات".

وبالتالي تشكل عملية صنع القرار الوظيفة الأساسية الملقاه علي عاتق المؤسسات السياسية الرسمية وخصوصاً رئيس الدولة أو وزير الخارجية وذلك لأنها تلعب دور جوهري في الاختيار بين البدائل واختيار أفضل بديل يحقق أهداف ومصالح الدولة،وبالتطبيق علي الموضوع محل الدراسة فإن القيادة السياسية التركية هي المسئول الأول والأخير عن عملية صنع واتخاذ قرارات الدولة الداخلية والخارجية وخاصة في ظل تقلب الأحوال السياسية العربية وتغير القيادة السياسية المصرية باختلاف توجهاتها وأبعادها ومبادئها،ومن أهم مقولات منهج صنع القرار الآتي :-

- عملية صنع القرار هي أهم جوانب الدراسات السياسية،والسياسة في النهاية هي عملية صنع قرارات .
- بالرغم من أن الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الدوليه،إلا أن أفعالها يقوم بها من يتحدثون بأسمائها.[1]

تقسيم الدراسة:-

تنقسم الدراسة الحالية إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية وخاصة مصر ويحلل أولا: المفاهيم السياسية للدراسة:

[1] كمال المنوفي،(١٩٨٤)،" مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة "، وكالة المطبوعات، الكويت، ص٤١- ٤٢

السياسة الخارجية–العلاقات الدولية "وثانيا: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر والدول العربية منذ ٢٠١١ " وثالثا: أشكال التدخل التركي في مصر ودوافع التقرب منها "

أما المبحث الثاني فيتناول أثر التدخل التركي في الدول العربية علي الأمن القومي المصري حيث يناقش أولا: أثر التدخل التركي في المنطقة العربية وتصدي القيادة السياسية المصرية له" وثانيا: سيناريوهات مستقبل العلاقات بين مصر وتركيا...تطور أم تراجع"

المبحث الأول

"طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية وخاصة مصر"

تركز الورقة البحثية في بادئ الأمر علي الأهمية السياسية لدول الربيع العربي بالنسبة لأعضاء المجتمع الدولي بأكمله وكذلك أهمية تركيا الإستراتيجية باعتبارها من أهم الدول الآسيوية والتي تمكنت في وقت قياسي من بناء علاقات قوية مع القوي العالمية الكبري وذلك بالرغم من إختلاف معتقداتها وسيكولوجية إتخاذ القرارات بواسطة قادتها السياسيين، كما تتناول الدراسة شكل العلاقات بين تركيا ومصر والدول العربية بشكل عام قبل قيام ثورات الربيع العربي وبعدها ورصد التحركات التركية العسكرية في الدول العربية بهدف مساعدة الدول ومدي سماح الحكومة المصرية لتركيا بالتوغل في المنطقة العربية وإثارة القلق والتوتر وتهديد أمنها القومي بالإقتراب من حدودها وخاصة في ظل تغير القيادة السياسية المصرية واختلاف طريقة تعامل كلاً منهما مع تركيا.

كما توضح الدراسة الأسباب والدوافع الظاهرة التي أعلنتها القيادة السياسية التركية لتبرير تواجدها في الدول العربية ومحاولة قيام الباحث بتحليل الأسباب والدوافع الخفية والتي تسعي وراء تحقيق أهداف أردوغان الإيديولوجية والسياسية في التحكم والسيطرة في الوطن العربي وإحياء مجد الخلافة العثمانية مرة أخري، وتقوم هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء علي الإستراتيجية التركية في صنع واتخاذ القرارات السياسية ومدي سماح القيادة السياسية الأردوغانية بالمشاركة في صنع واتخاذ القرارات بين المؤسسات

الرسمية وغير الرسمية في الدولة،ويتم بحث و تحليل بعضاً من مفاهيم حقول العلوم السياسية أهمها مفهومي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وغيرهم.

وينقسم هذا المبحث إلي النقاط التالية، حيث يتناول أولا المفاهيم السياسية لهذه الورقة البحثية،أما ثانيا فيركز علي شكل السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية وخاصة مصر محل الدراسة وطبيعة سير العلاقات فيما بينهم منذ ٢٠١١، ويركز ثالثا علي أشكال ودوافع تركيا ومدي تدخلها في شئون مصر والدول العربية وكذلك إستراتيجية صنع القرار السياسي التركي.

أولا: المفاهيم السياسية للدراسة: السياسة الخارجية– العلاقات الدولية":

يعتبر مفهوم السياسة الخارجية لغة مشتركة بين الدول يتم إستخدمها لفهم وتحليل مجريات الأحداث في الوحدات السياسية وتعبر كل دولة عن نفسها وشخصيتها ومعتقداتها وأهدافها من خلال أدوات سياستها الخارجية .

كما تقاس نسبة إستقلالية الدولة بقدرتها علي إتخاذ قرارات السياسة الخارجية وممارسة وتطوير أعمالها خارج حدود دولتها وتقوية علاقتها بالدول المحيطة بها،ويمكن القول أن السياسة الخارجية للدولة قد تكون سبباً في وصولها لقمة الإحترام والتطوير والأمن والسلام وقد تكون أيضاً سبباً في نكبتها والحرب عليها وإعلانها كدولة غير مرغوب فيها من قبل أعضاء المجتمع الدولي،وتتناول الدراسة فيما يلي أهمية ممارسة السياسة الخارجية للدولة ومفهومها تفصيلياً وبعضاً من خصائصها وأدواتها.

1. مفهوم السياسة الخارجية:

والجدير بالذكر أنه لا يوجد مفهوم شامل جامع لتوضيح السياسة الخارجية للدول فهي تختلف من دولة لأخري باختلاف مصالحها وأهدافها ومساعيها ولكنها مشروطه بعد قيام الدولة بالإضرار بمصلحة الوحدات السياسية الأخري، وبالتالي يعرفها المفكرين السياسيين علي أنها فرع من فروع العلاقات الدولية وتخول سلطة ممارسة السياسة الخارجية إلي جهاز إداري معين في الدولة مكون من مجموعة من الباحثين والخبراء السياسيين ويرأسهم الشخص الأكثر خبرة علماً وعملاً ويشغل منصب وزير خارجية

الدولة ويهتم ببحث وتحليل القرارات واختيار أفضلها لمصلحة الدولة قبل عرضها علي رئيس الدولة أو رئيس الوزراء حسب النظام السياسي للدولة وبذلك يصبح القرار هو جوهر عملية السياسة الخارجية.[2]

ويعرف الدكتور محمد السيد سليم مفهوم السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلين الرسميون للوحدة السياسية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"،حيث يري هذا الإتجاه أن السياسة الخارجية هي مرادف لأهداف الدولة خارج حدودها السياسية ويعتبرها "مجموعة من الأهداف والإرتباطات التي تحاول الدولة من خلال سلطاتها المحددة دستورياً كيفية التعامل مع المحيط الخارجي ومواجهة مشكلات البيئة الدولية من خلال إستعمال القوة والنفوذ"، ووفقاً لتعريف الدكتور محمد السيد سليم فإن مفهوم السياسة الخارجية يتميز بالرسمية والبرنامجية والطابع الهدفي ويؤخذ علي تعريف الدكتور محمد السيد سليم عدم تحديده لطبيعة الوحدة السياسية ما إذا كانت دولة أو منظمات دولية،ولا يمكن فصل قرارات السياسة الخارجية عن تفاعلات السياسة الداخلية وسلوكيات صانع القرار السياسي في الدولة.[3]

كما يعرفها محمد طه بدوي علي أنها "برنامج عمل للدولة في محيطها الخارجي"،ويري كارل دويتش أن" السياسة الخارجية تقوم أولاً بالمحافظة علي إستقلالها وأمنها وثانياً السعي وراء تحقيق مصالح الدولة الإقتصادية وحمايتها"، ويعرف حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها "جميع صور النشاط الخارجي حتي وإن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"، وكذلك يعرفها سنايدر بأنها " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما يتم اختياره

[2] عربي لادمي محمد،(٢٠١٦)،"السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات"، المركز الديمقراطي العربي، قسم العلوم السياسية، متاح علي الرابط
https://www.democraticac.de/?p=41719

[3] محمد السيد سليم،(١٩٩٧)،" تحليل السياسة الخارجية "، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطابعة الثانية، ص٨-١٠

للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت بالفعل أو تحدث حالياً أو متوقع حدودها في المستقبل".[4]

ويري مودلسكي أن مفهوم السياسة الخارجية يقوم علي تحويل المدخلات إلي أنشطة تحقق الأهداف والغايات للدول فهي "نظام الأنشطة التي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخري وإقامة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية"، فقد فُهمت السياسة الخارجية علي أنها مجموعة من النوايا الداخليه الكامنة التي تدفع بالدول لإتباع سلوكيات خارجية محددة في سبيل تنفيذ أهدافها وفقاً لمنهج مخطط له ومن خلال الممثلين الرسميين في الدول، فالسياسة الخارجية لا تتم من قبل دولة بمفردها ولكنها تنشأ من مجموعة التفاعلات في المجتمع الدولي وهناك رأي يؤكد علي ضرورة إمتلاك الدولة القوة التي تمكنها من تنفيذ أهداف سياستها الخارجية.[5]

وتتميز السياسة الخارجية بمجموعة من الخصائص أهمها" الطابع الخارجي والهدفي والواحدي والرسمي وكذلك الطابع الاختياري"، كما تنقسم أدوات السياسة الخارجية إلي أربعة أقسام منها "الأداة الدبلوماسية– الأداة العسكرية – الأداة الإقتصادية– الأداة الدعائية " والدولة وحدها تقرر متي تستخدم أياً من أدوات السياسة الخارجية بما يتناسب مع مصالحها ويحقق لها أهدافها، وكما سبق وذكرنا أن السياسة الخارجية تندرج كفرع من فروع العلاقات الدولية والذي يعتبر حقل من حقول العلوم السياسية وتركز الدراسة فيما يلي علي مفهوم العلاقات الدولية.[6]

2. مفهوم العلاقات الدولية:

تتناول الدراسة فيما يلي مفهوم العلاقات الدولية والخصائص المتعلقة به وضرورة التفريق بين مفهوم العلاقات الدولية القائم بذاته وهو حقل من حقول العلوم السياسية

[4] كارل دويتش،(١٩٨٣)،"تحليل العلاقات الدولية"، ترجمة شعبان محمد محمود محمد، مراجعة وتقديم عز الدين فودة،المؤسسة المصرية العامة للكتاب، ص١٢٥

[5] أثير ناظم الجاسور،(٢٠١٨)،" السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات "، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد ٥٣،ص٢٢٥- ٢٤٠

[6] أحمد عبد الرحمن حسن خليفة،(٢٠١٨)،"أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات"، كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، متاح علي الرابط https://arabprf.com/?p=584&amp=1

والذي يشير إلي التفاعل بين الدول الأطراف والمؤسسات الدولية الكبري وسباق المصالح والدفاع عن الهويات، وبين تخصص العلاقات الدولية والذي يشير إلي الدراسة الأكاديمية ويعتبر التخصص هو إختزال للمفهوم الواسع ونتيجة لذلك نشأت ما يسمي بنظريات العلاقات الدولية لشرح المفهوم بأسلوب بسيط يساعد القارئ علي التحديد بسهولة ما ينوي دراسته والبحث فيه، وتتعدد بالفعل نظريات العلاقات الدولية واعتُبرت النظريات بمثابة مركز جاذبية للتخصص في العلاقات الدولية وركيزة أساسية لتفسير القوي المحركة الخاصة بالسياسات العالمية وتعكس نظريات العلاقات الدولية اهتمامات وميول باحثي العلوم السياسية سواء في مجالات السياسة الخارجية أو الأمن أو الهوية،ويمكن القول أنه لا مفر من دراسة النظرية في مجال العلاقات الدولية .[7]

إن مفهوم العلاقات الدولية فضفاض للغاية فهو لا يقتصر علي مجموعة العلاقات بين الدول فقط لكنه يتسع ليشمل العلاقات بين المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات الإغاثة الإنسانية المجتمعية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها من الكيانات التفاعلية الموجودة في الدول،وقد استخدم لفظ العلاقات الدولية في اللغة اللاتينية لأول مرة في القرن السابع عشر من قبل ريجاد زوك،وفي القرن الثامن عشر من قبل جرمي بنثام[8] وقد إستخدم المفهوم للإشارة إلي قانون الأمم أو قانون الشعوب ويشير ذلك إلي علاقات الرومان مع الأجانب في القضايا السياسية ثم تطور استخدام المفهوم للإشارة إلي الروابط الدولية التي تحدث ضمن الإطار القانوني فقط.

وقام "كوينسي[9]" بتقديم تعريف واسع للعلاقات الدولية بأنها "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدوليه سواء كانت رسمية أو غير رسمية"،ويري "فريدريك هارتمان" أن مصطلح العلاقات الدولية "يشتمل علي كل الإتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية"، ويعرفها "جون

[7] تيم دآن وآخرون،(٢٠١٦)،" نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، ترجمة ديما الخضرا، مراجعة وتقديم بشير محمد الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولي، بيروت، لبنان

[8] جيرمي بنثام (15 فبراير 1748 - 6 يونيو 1832) هو عالم قانون وفيلسوف إنجليزي، ومصلح قانوني واجتماعي، وكان المنظر الرائد في فلسفة القانون الأنجلو-أمريكي. ويشتهر بدعواته إلى النفعية

[9] وينسي رايت هو عالم سياسة أمريكي، ولد في 28 ديسمبر 1890 في ميدفورد في الولايات المتحدة، وتوفي في 17 أكتوبر 1970 في شارلوتسفيل في الولايات المتحدة.الأمريكية

بورتون" أنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظيم من أجل التفسير والتنبؤ"، ويري (رينولدز) أنها "تهتم بدراسة طبيعة وإدارة والتأثير علي العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافس ضمن إطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل".[10]

كما يعرفها (ماكيلاند) بأنها "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الإجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات"، ويري "مارسيل ميرل" أن مفهوم العلاقات الدولية يعبر عن كل التدفقات التي تعبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها وتشمل هذه التدفقات بالطبع العلاقة بين حكومات الدول وأيضاً العلاقات بين الأفراد والجماعات علي جانبي الحدود وكذلك تشتمل علي الأنشطة التقليدية للحكومات منها الدبلوماسية والإقتصادية والحروب والمفاوضات"،ويعرفها أيضاً (دانيال كولارد) بأن مجال دراسة العلاقات الدولية "يضم دراسة العلاقات السلمية والحربية بين الدول وأدوار المنظمات الدولية وتأثير القوي الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية".[11]

والجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف محدد للعلاقات الدولية فقد اختلف في تعريفها الباحثين ومفكري السياسة فمنهم من يري أنها قاصرة علي العلاقات الرسمية بين الحكومات فقط ومنهم من يري أنها تتسع لتشمل حتي العلاقات غير الرسمية بين الأفراد والجماعات، ولكن الرأي الأكثر صواباً من وجهة نظر الدراسة هي أن مجال العلاقات الدولية يحوي بداخله كافة أشكال العلاقات بين الدول وبعضها والمنظمات الدولية وكذلك الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافسي والدليل علي ذلك أن الجوانب المالية والتجارية تساهم في زيادة روابط العلاقات بين الدول وكذلك علاقات التبادل الثقافي والبعثات العلمية وجميعها خارج الإطار الحكومي الرسمي، فالعلاقات الدولية لا يمكن إقتصارها علي علاقات السلام والحرب بين الدول ولكنها تشمل كافة

[10] فريال منايفي، مناهج البحث في العلاقات الدولية، الجزائر، بدون ناشر، 2023، ص. 6

[11] سعد حقي توفيق،(٢٠٠٤)،" مبادئ العلاقات الدولية "، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، كلية العلوم السياسية، الطبعة الأولي، ص١٨٢

أشكال التفاعلات والاتصالات بين الدول والأفراد ولا تقتصر علي المجال السياسي فقط بل تتضمن كافة المجالات الثقافية والعسكرية والإقتصادية،فحينما يسافر مواطن خارج حدود دولته لدولة أخري أو تسعي دولة لزيادة معدلات التبادل التجاري مع الدول الأخري فهنا تنشأ علاقات تفاعلية فيما بينهم، كما يتطلب دراسة مجال العلاقات الدولية من الباحث أن يكون ذو خبرة علمية و تاريخية كبيرة .

ثانيا: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر والدول العربية منذ ٢٠١١ "

منذ أن تم تأسيس الجمهورية التركية علي يد مصطفي كمال أتاتورك عام ١٩٢٣ وقد اتجهت كل السياسات التركية نحو الغرب واعتبرت تركيا نفسها جزأ لا يتجزأ من القارة الأوروبية وركزت علي تنمية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وظلت هي محور مصالحها السياسية والاقتصادية وبعد إنتهاء الحرب الباردة قررت تركيا القيام بدور أكثر فاعلية في المنطقة العربية ولا سيما مصر خصوصاً بعد رفض مسألة إنضمامها للإتحاد الأوروبي ووصول حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية إلي سدة حكم الدولة عام ٢٠٠٢ بقيادة الرئيس التركي الحالي" رجب طيب أردوغان" وهو التحول السياسي الأبرز في تركيا آنذاك.[12]

وقبل أن تطرق الدراسة لطبيعة العلاقات التركية العربية منذ ٢٠١١ أي بعد قيام ثورات الربيع العربي فلابد أن نلقي نظرة علي شكل هذه العلاقات قبل دخول فترة الثورات،ويمكن تقسيم شكل العلاقات بين تركيا والدول العربية وخاصة مصر لمرحلتين، وتتمثل المرحلة الأولي في وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وحتي عام ٢٠١٠ ،والمرحلة الثانية تتمثل في قيام ثورات الربيع العربي ٢٠١١ وحتي العام 2023. وقد نظرت تركيا بالفعل للمنطقة العربية علي أنها الورقة الرابحة لها في تحقيق حلم القيادة واستعادة الدور الريادي وذلك بعد أن أدركت خطأ تجاهلها للدول العربية فترات زمنية طويلة وتعتبر ثورات الربيع العربي هي التي مهدت الطريق أمام تركيا للتوغل في الدول العربية ولا سيما مصر واعتبرتها تركيا فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها السياسية وأفكارها

[12] أركان إبراهيم عدوان،(٢٠١٩)،" العلاقات السورية- التركية :المحددات والقضايا"،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة،ص١٢

الإيديولوجية، وقد سعت تركيا للتدخل في المنطقة العربية إما لتصدير نموذج حزب العدالة والتنمية وتطبيق فكرة الإسلام السياسي في الدول العربية وإما لدعم الأنظمة السياسية القديمة والتي تسمح لها بالتحكم في شئونها الداخلية والخارجية.[13]

فعندما بدأت ثورات الربيع العربي في تونس ٢٠١٠ وتلتها مصر وليبيا ٢٠١١ استغلت تركيا هذه الظروف السياسية للتدخل مبدئياً بهدف تقديم الدعم والمساعدة للدول العربية ومن ثم اندلاع الثورة السورية التي كانت وما زالت تحاول التخلص من النظام السياسي المستبد وإحداث تحول ديمقراطي حقيقي وبالفعل كثفت تركيا تواجدها في المنطقة العربية وتعددت أشكال التدخل وخاصة القواعد العسكرية في سوريا والتي ترفض سحبها حتي الآن،والجدير بالذكر أن العلاقات التركية العربية لم تحدث فيما بينهم أي صراعات قديمة قبيل ثورات الربيع العربي بل العكس كانت معظم الدول العربية خاضعة للخلافة العثمانية ولم توجد أي صراعات سياسية أو مائية أو غيرها .

وبالنسبة للعلاقات التركية المصرية فقد تميزت بالتعاون والوفاق قبل الثورة بسبب قيام الرئيس المصري الراحل محمد حسني مبارك بتهدئة النزاعات بين تركيا وسوريا حول المياه وقضية الأكراد ولكن توترت العلاقات فيما بينهم بعد قيام ثورات الربيع العربي ودخلت مرحلة من الفتور العميق لم ينتهي إلا بتولي الرئيس الراحل محمد مرسي مقاليد حكم مصر وتطورت العلاقات في تلك الفترة ما بين العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية ودخلت العلاقات العسكرية إلي محيط الإتفاقيات بين البلدين كإجراء التدريبات العسكرية وإصرار القيادة السياسية التركية علي حضور محمد مرسي مؤتمر حزب العدالة والتنمية كممثل عن الحرية والعدالة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وعندما أطاحت ثورة ٣٠ يونيو بالنظام السياسي الإخواني وعزل محمد مرسي تدهورت

[13] أنجلوس عبد الملك عدلي،(٢٠٢٢)،" السياسة التركية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٢٠"،إشراف:أحمد يوسف، المركز الديمقراطي العربي، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=85607

العلاقات التركية المصرية وقامت كل دولة بطرد السفير إعتراضاً علي سياسات الأخري.[14]

لا عداء دائم ولا سلام دائم وإنما مصالح الدول دائمة وتاريخ العلاقات الدولية هو خير دليل علي مراجعة الماضي وفهم الحاضر بل والتنبؤ بالمستقبل، ونظراً للأحداث الثورية التي مرت بها مصر وأدت إلي إضعاف النظام السياسي الهيكلي، فكان لابد من تأثر العلاقات المصرية التركية ونشوب الخلافات السياسية وخاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو وعزل محمد مرسي حيث يعتبر عام ٢٠١٣ هو العام الأسوء في تاريخ العلاقات المصرية التركية حيث قام أردوغان رئيس وزراء تركيا آنذاك بخرق كل المبادئ والأعراف السياسية (مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول (ووصفت المظاهرات المعادية لحكم محمد مرسي بالإنقلاب العسكري وشن هجمات إعلامية ضد النظام السياسي المصري بدعوي أنه نظام غير شرعي وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.[15]

وعندما تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي حكم مصر قام الرئيس التركي آنذاك "عبد الله جول" بتهنئته مما أثار غضب أردوغان رئيس الوزراء لأنها بمثابة إعتراف بشرعية الحكومة الجديدة،والجدير بالذكر أن العلاقات التجارية بين مصر وتركيا لم تتأثر كثيراً طوال سنوات الخلافات السياسية ولكن بعد قيام أردوغان بإتهام حكومة السيسي بإرهاب الدولة وفتحت أبوابها كملاذ آمن للمعارضين لسلامة واستقرار مصر فقد جاء الرد المصري قاسياً علي أفعال أردوغان وهو قيام السيسي بإلغاء "إتفاقية الخط الملاحي الرورو" في أكتوبر ٢٠١٤ الموقعة في عهد مرسي ٢٠١٢ وبالفعل شعرت تركيا بخسارة علاقتها الإقتصادية مع مصر ولم تتوقف ردود الأفعال المصرية عند هذا الحد بل امتدت للمعاملات الإجتماعية بين البلدين حيث تجنب وزير الخارجية المصري "سامح شكري" مصافحة الرئيس التركي أردوغان في القمه الإسلامية في تركيا ٢٠١٦

[14] سعيد السني،مصطفي سليمان،(٢٠١٣)،" أولي محطات التوتر بين مصر وتركيا تعود لعام ١٩٥٤"،مقال منشور،موقع العربية نت،متاح علي الرابط https://www.alarabiya.net/arab-and- %D8%AA1

[15] حامد أوغلوا،(٢٠١٩)،" خلاف طويل الأمد...مستقبل العلاقات التركية المصرية في ظل حكم أردوغان"، جريدة زمان التركية،متاح علي الرابط https://www.zamanarabic.com/2019/12/11a3/

،وندد الإعلام المصري بضعف الدولة التركية وإحتمالية الإطاحة بالسلطة الأردوغانيه مثلما فعلت تركيا بعد ثورة ٣٠ يونيو.[16]

ثالثا: " أشكال التدخل التركي في مصر ودوافع التقرب منها "

وتركز الدراسة خلال السطور القادمة علي أشكال تركيا في التدخل في شئون الدول العربية ومصر علي وجه الخصوص ولكن الجدير بالذكر أنه منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي حكم مصر لم يسمح بأي شكل من أشكال التدخل التركي في الدولة وعندما حاولت تركيا بأكثر من طريقة كانت تلقي رد فعل قوي من الحكومة المصرية لا تتوقعه، ويعتبر عام ٢٠١٧ هو عام التحولات الجوهرية في النظام السياسي التركي إذ تحول نظامها إلي النظام الرئاسي وأصبح الرئيس رجب طيب أردوغان هو وحده صانع قرارات السياسة الداخلية والخارجية التركية بلا منازع وقد أدركت القيادة السياسية التركية حجم الخطأ التي ارتكبته في حق مصر وخاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو وسعت إلي إرجاع العلاقات إلي سابق عهدها.

1. أشكال التدخل التركي في مصر والدول العربية:

تعددت أشكال التدخل التركي في المنطقة العربية ومصر في ضوء توجهات القيادات السياسية بتلك الدول، فعلي سبيل المثال سمحت سوريا والعراق واليمن بالتدخل التركي لإنقاذ الموقف وتقديم الدعم وبالفعل طبقت تركيا سياسة الدعم المفتوح بهدف حصولها علي الدور الريادي الذي تسعي إليه وجاءت أشكال تدخلها من خلال إمدادات التسليح خاصة في سوريا بهدف دعم الجيش السوري الحر والقيام بعمليات تهريب السلاح عبر الحدود حتي أصبحت الدول التي تعرضت لموجات ثورية سوقاً للأسلحة التركية، وكذلك إنشاء فصائل مسلحة لها في العراق سوريا وليبيا بسبب العلاقة القوية التي تربط بين أردوغان والميليشيات الليبية المسلحة،مما أدي إلي تفاهم الأزمة السياسية بل وقررت إرسال قواعد عسكرية دائمة في ليبيا بسبب علاقاتها المتوترة مع مصر،

[16] عصام عبد المنعم وآخرون،(٢٠٢١)،" التقارب المصري التركي وانعكاساته علي القضايا الإقليمية"،تقدير موقف،المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح علي الرابط http://www.acrseg.org/41864

وكذلك الأمر في شمال سوريا بهدف منع توغل الأكراد داخل الأراضي التركية لتحقيق أهدافها الإستعمارية وحماية مصالحها الإقتصادية في الدول العربية المنهارة. [17]

وفي سياق الحديث عن أشكال التدخل التركي في ومصر فلابد من ذكر الهجوم الثقافي التركي الذي بدأ بعد ثورة ٣٠ يونيو وعزل محمد مرسي فقد قامت تركيا بإنشاء عدة قنوات فضائية تتحدث باللغة العربية تطبيقاً لسياسة القوة الناعمة إذ أن التليفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي هي الأكثر قدرة علي التأثير في العقول البشرية وكلها قنوات مملوكة لجماعة الإخوان المسلمين بهدف مهاجمة النظام السياسي المصري والحكومة الجديدة وفرض وجهة نظرها علي الشعب المصري من خلال نشر أفكار سياسية غير صحيحة عن ضعف النظام ومحاولة إشاعة الفتنة الطائفية بل وتغيير صورتها أمام العالم العربي بأنها لا تتدخل في شئون الدول العربية بل العكس تحاول دعمها ومساندتها للتخلص من الأزمة السياسية،ومن هذه الفضائيات المهددة للأمن القومي المصري(قناة TRT التركية – وكالة أنباء الأناضول – اليرموك – مكملين – قناة رابعة –الشرق – الحوار).

وبالنظر لسياسة القوة الناعمة التي تنتهجها تركيا تطبيقاً لمبادئ السياسة الخارجية الأردوغانية منها سياسة تصفير المشاكل وعدم التدخل في شئون الدول الأخري ونظرية العمق الإستراتيجي فهي تتبع سياسة الهجوم الإعلامي علي مصر وفق لخطة إستراتيجية محددة، وبالفعل تأسست القنوات التركية تتضمن محتوي تحريضي ضد الجيش والشرطة المصرية ومن أكثر هذه القنوات تأثيراً سلبياً في مصر كان قناة "مكملين" والتي تم إنشائها ٢٠١٤ وتقوم بنشر أخبار كاذبة ومضللة وتساهم في تأجيج الصراعات وتحريض الطلاب علي التظاهر والقيام بأعمال الفوضي والعنف،مما أدي لتهديد الأمن القومي المصري.[18]

---

[17] محمود علاء الدين حواش وآخرون،(٢٠٢١)،" أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا علي الأمن القومي المصري في الفترة من ٢٠١٤- ٢٠٢٠"،المركز الديمقراطي العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني سويف، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=78741

[18] أشرف عبد الحميد،(٢٠١٥) وتم تحديثه(٢٠٢٠)،"أبرز فضائيات الإخوان التي تلاحقها مصر دولياً لوقفها"،موقع العربية نت ،القاهرة، متاح علي الرابط https://www.alarabiya.net/arab-and- %DA7

2. أسباب ودوافع تركيا للتقارب مع مصر:

ولا يمكن تجاهل سعي أردوغان لتحسين العلاقات مع مصر وإن دل ذلك علي ندم تركيا خسارة حليف إستراتيجي كمصر حيث أدركت القيادة السياسية التركية أهمية مصر السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وتراجعت عن عدائها المعلن تجاه مصر وقررت التعامل معها بمرونة أكثر وذلك بسبب قيام مصر بعقد وإطلاق منتدي إقليمي يشمل دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط والغاز الطبيعي(EMGF) عام ٢٠١٩ واستبعدت تركيا من المنتدي عن قصد بالرغم من نفوذها الإقليمي ولم يسبب ذلك تراجعاً للموقف المصري بل العكس زاد من قوته وبدا كأنه الطرف الأقوي الذي يملي شروطه لكي يقبل الجلوس علي طاولة المفاوضات بشأن إعادة تطبيع العلاقات مع تركيا وبالفعل تمكنت مصر من فرض شروطها.

يعتبر عام ٢٠٢١ هو العام الذي أصابت فيه مصر خلافاتها السياسية مع قطر وتركيا، وقد خرجت تصريحات رسمية من الساسة الأتراك أهمها تصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان "الشعب المصري لا يختلف مع تركيا" وقد قابلت مصر هذه المصالحات التركية بالصمت إلي أن خرج وزير الخارجية المصري سامح شكري بخطاباً مصرياً يوضح فيه شروط إعادة العلاقات مع تركيا فائلاً "إذا وجدت مصر تغييراً في السياسة التركية،وعدم التدخل في الشئون الداخلية وإنتهاج سياسات إقليمية تتوافق مع السياسة المصرية،فقد تكون هذه أرضية لإنطلاق العلاقات الطبيعية" وقد اعتبرت مصر الأقوال الصادرة عن القيادة السياسية التركية لا تكفي ولابد من إقترانها بأفعال.[19]

وتتعدد دوافع تركيا للتقارب من مصر وإنهاء القطيعة السياسية والدبلوماسية والإقتصادية الذي دامت لسنوات عديدة ومن أهم أسباب و دوافع تركيا للتقارب مع مصر الآتي:-

[19] مايسة خليل حسن،(٢٠٢٣)،" العلاقات المصرية-التركية من ٢٠١٤- ٢٠٢٣: المحددات والأبعاد"، المركز الديمقراطي العربي، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=89288

- رغبة تركيا في كسر العزلة في الشرق الأوسط وخاصة بعد تفاقم حدة التوتر والقطيعة بين الدول فإعتراض تركيا علي حكومة عبد الفتاح السيسي أدي إلي تحول الدور التركي الإقليمي الحيوي في المنطقة العربية إلي عزلة إقليمية عربية فبتدهور العلاقات المصرية التركية أخذت دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات بمساعدة مصر والتصدي للأطماع التركية ومحاربة الإرهاب في المنطقة، كما أن مصالحة مصر وقطر ٢٠٢١ ستزيد من العزلة التركية بسبب حدة العداء الذي لا يسمح بالتعاون بين قطر وتركيا واستمرارية العلاقات العربية القطرية في نفس الوقت مما دفع تركيا لإعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه مصر والدول العربية ويعتبر ذلك من الأسباب غير المعلنة.
- رغبة تركيا في إعادة ترسيم الحدود البحرية مع مصر بهدف إستغلال مواردها دون أي نزاعات وخاصة بعد قيام مصر بطرح مناقصة التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي،لذلك سعي أردوغان لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر من خلال قيامه بالتوسط في قضية مياه نهر النيل مع إثيوبيا ودول حوض النيل وكان ذلك بعد الملئ الثاني لسد النهضة الإثيوبي، كما سعت تركيا أيضاً إلي إصلاح العلاقات مع اليونان وإسرائيل وتهدئة التوتر بينها وبين الدول العربية والخليجية.[20]
- تخوف تركيا من السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها خاصة بعد وصول "جون بايدن" للحكم وتنديد أمريكا بمخالفة تركيا للمنظور القيمي لحقوق الإنسان والديمقراطية بإعتبارها التركية الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك تجدد الخلافات في الملف الكردي وذلك بسبب دعم الولايات المتحدة الأمريكية للوحدات الشعب الكردي الموجود علي حدود تركيا مما أثار نزاعات

[20] أسماء حجازي،(٢٠٢١)،"المغازلة التركية للقاهرة تعود من جديد (أهداف وأبعاد)"،المركز الديمقراطي العربي، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=73870

بين تركيا وأمريكا الأمر الذي تعتبره تركيا تهديد لأمنها القومي لذلك تسعي لتقوية علاقاتها مع الدول العربية لمساندتها أمام الولايات المتحدة الأمريكية.

- تعرض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للإنتقاد من المعارضة الداخلية وتراجع شعبيته وخسارته في إنتخابات البلديات، نظراً لتدهور الأوضاع الإقتصادية التركية وانخفاض قيمة الليرة التركية وسحب الاستثمارات الأجنبية وكان ذلك أكبر دليل علي خطأ السياسات الداخلية والخارجية التي انتهجها أردوغان.[21]

المبحث الثاني

" أثر التدخل التركي في الدول العربية علي الأمن القومي المصري "

تسعي هذه الورقة البحثية إلي توضيح خطورة فكرة المساس بالأمن القومي لأي دولة وليست مصر فقط، فحتى اليوم لم تستطع تركيا ولا أي دولة التدخل في مصر عسكرياً ولكن كل ما يحدث هو التدخل العسكري في الدول العربية المحيطة والتي تمثل العمق الإستراتيجي لمصر لذلك تسعي الحكومة المصرية لاتخاذ كافة الإجراءات الرسمية لوقف العمليات العسكرية التي تستهدف تهديد أمنها القومي ومثال ذلك التدخل العسكري التركي في ليبيا وسوريا والعراق وغيرهم من الدول العربية المنهارة بسبب ثورات الربيع العربي، كما تتناول الدراسة إستراتيجيات الحكومة المصرية في التصدي للتدخلات التركية في المنطقة العربية، كما تحاول الورقة البحثية استشراف مستقبل العلاقات الدولية بين مصر وتركيا ومدي تأهب مصر لإعادة تطبيع العلاقات مع تركيا.

أولا: أثر التدخل التركي في المنطقة العربية وتصدي الحكومة المصرية له":

قام الرئيس التركي أردوغان بتقديم مذكرة للبرلمان في يناير ٢٠٢٠ لتفويضه لإرسال قوات عسكرية تركية للأراضي الليبية علي غرار الحالتين السورية والعراقية ولمدة عام قابلة للتجديد وبالرغم من تعدد الطرق التي يستطيع من خلالها أردوغان دعم حكومة

[21] مرجع سابق،(٢٠٢١)

السراج دون التدخل العسكري إلا أنه اعتبر تقديم الدعم فرصة لتوغله داخل الأراضي العربية وكان ذلك لعدة أسباب أهمها العلاقات الدولية المتوترة وزيادة حدة الخلافات مع مصر وكذلك لحل مسألة التنقيب عن الغاز الطبيعي في ليبيا بشكل رسمي، فهي تسعي للحصول علي موطئ قدم لها في ليبيا لأنها تدرك جيداً أهمية الموقع الإستراتيجي لليبيا وتسعي أن تكون ضمن الفاعلين الدوليين في الأزمة الليبية وفي نفس الوقت تحاول قدر الإمكان تجنب الخسائر الإقتصادية والبشرية، وترتب علي ذلك زيادة سياسات التسليح وعمليات التهريب وأصبحت الأراضي الليبية بيئة خصبة للإرهاب.

ونظراً لإشتراك تركيا وسوريا في نفس الحدود السياسية بل وطبيعة التشابك والتشابه العرقي والطائفي وإشتراكهم في نفس المشاكل مثل قضية الأكراد، فكانت تركيا من أكثر الدول المعنية بالثورة السورية والتدخل فيها خصوصاً أنها الإختبار الأخير لموقف تركيا الإقليمي ودورها الحيوي في المنطقة ونجاح سياستها الخارجية تجاه أزمات الدول العربية، وبالفعل قامت القيادة السياسية التركية باتباع نفس النهج العسكري تجاه الأزمة السورية محاولة الإستفادة من الدرس الليبي،فقد شجعت علي تشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة ممثلي الإخوان المسلمين تمهيداً لسيطرة النفوذ التركي علي الأراضي السورية، وقد راهنت علي سرعة إنتهاء الثورة السورية كما حدث في البلدان المجاورة ولكن الوضع في سوريا كان أكثر تعقيداً ولم يتوافق مع الرؤي التركية .[22]

حيث رأت تركيا أن الثورة السورية فرصة ذهبية لتحقيق أهدافها الإقتصادية وطموحاتها الإستعمارية وإعادة توازن القوي الإقليمية من خلال تشكيل حكومة إسلامية جديدة تابعة لها في سوريا مواليه للنظام التركي حتي تصبح حليفاً إستراتيجياً لها في المنطقة وإضعاف السلطة السياسية الإيرانية،لذا قررت تركيا التدخل العسكري في سوريا تطبيقاً لإتفاق بينها وبين روسيا ٢٠١٧ ونجحت في إحتلال ١٠% من الأراضي السورية بحجة مكافحة الإنتشار الكردي ومنع توغله في الأراضي التركية وتهديد الأمن

[22] شرين عبد الله إبراهيم الهيلات،عبدالله راشد سلامة العرقان،(٢٠٢٢)،"أثر التدخل التركي في شمال سوريا علي العلاقات السورية التركية للمدة ٢٠١١-٢٠١٩"،مجلة العلوم السياسية، جامعة آل البيت،المملكة الأردنية الهاشمية،العدد ٦٣،ص١٣٢-١٣٥

القومي،وفعلياً توسع الإنتشار التركي في شمال وغرب سوريا منتصف ٢٠٢١ بحوالي ١١٣ قاعدة عسكرية في حلب وإدلب والرقة واللاذقية وحالياً وترفض تركيا سحب قواعدها العسكرية من الأراضي العربية.[23]

وبعد قيام تركيا بمحاولات الصلح مع مصر وتهدئة الأوضاع السياسية وتخفيف حدة التوتر مع الدول العربية، فقد أكد وزير خارجية سوريا "فيصل المقداد" علي الموقف السوري الرافض لإعادة تطبيع العلاقات مع تركيا إلا بعد خروج قواتها العسكرية من الأراضي السورية مؤكداً "إستمرارية وجود الإحتلال التركي سيجعل المشكلة أكثر تعقيداً "وهو الأمر الذي رفضته تركيا رفضاً قاطعاً ليس فقط بسبب أحلام أردوغان التوسعية ولكن بسبب وجود الآف الجهاديين الأجانب الموجودين في الأراضي السورية "الإيغور" ولن تجد مكان تذهب إليه وبالتالي ستواجه تركيا عدد هائل من اللاجئين والجهاديين في حال إنسحابها وأكد المتحدث الرسمي بإسم الرئاسة التركية "إبراهيم قالن" أن تركيا تريد الأمن علي حدودها مشيراً إلي وجود قوات كردية علي الحدود السورية التركية كما أوضح قائلاً: "نحن لا نستهدف أبداً مصالح الدولة السورية ولا المدنيين السوريين".[24]

أما بالنسبة لردود أفعال الحكومة المصرية وأساليبها في التصدي للتدخل التركي الغاشم في الدول العربية المحيطة بها بهدف تهديد أمنها القومي، فقد تميزت طيلة سنوات الخلافات السياسية والقطيعة الدبلوماسية مع تركيا بالعقل والحكمة وتوخي الحذر ،واكتفت الحكومة المصرية بإعلان آرائها وتصريحاتها علي التدخلات التركية في المنطقة بواسطة قادتها السياسيين، وعندما قامت تركيا بإرسال قوات إلى ليبيا ضد حكومة خليفه حفتر الذي تدعمه مصر والأردن فقد أثار ذلك غضب القاهرة وعلي الفور قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بنشر خطابه عبر التليفزيون ووسائل الإعلام المصرية يحذر فيه تركيا من التقدم في مدينتي سرت والجفرة الليبية وتهديد

[23] سعيد عبد الرازق،(٢٠٢٣)،" تركيا تثبت وجودها في سوريا ب١٠ الآف جندي وعشرات القواعد العسكرية "،جريدة الشرق الأوسط،العدد ١٦١٣٩، متاح علي الرابط https://aawsat.com/home/article/4136146/%D8%AA%D8%B1%D9%A9

[24] جوان سوز،(٢٠٢٣)،"عدة أسباب..ما الذي يمنع تركيا من سحب قواتها من سوريا؟"، موقع العربية نت، متاح علي الرابط https://www.alarabiya.net/arab-and-worl89F

الأمن القومي المصري قائلاً:" أن التدخل المصري المباشر في ليبيا باتت تتوفر له شرعيته الدولية"،وأكد خلال مقابلته مع زعماء القبائل الليبية أن مصر لن تقف مكتوبة الأيدي في مواجهة أي تحركات تهدد الأمن القومي العربي.[25]

كما أوضح الرئيس السيسي بأن مصر لم تكن يوماً داعياً للعداء والحروب لأي من الدول بل كان لها الدور الرئيسي في إطلاق مبادرات حل الأزمة الليبية،وقام بتوجيه أصابع الإتهام للرئيس التركي أردوغان بسبب سعيه لتحقيق أطماعه التوسعية علي حساب الأمن القومي العربي وكذلك قيامه بتمويل بعض التنظيمات الإرهابية الموجودة في ليبيا،كما أكد الرئيس السيسي علي أهمية الأهداف التي تحققها مصر جراء تدخلها في ليبيا وأهم هذه الأهداف هو حماية الحدود الغربية مع ليبيا والقضاء علي أي تهديدات خارجية للأمن القومي المصري ووقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة ومحاولة عقد مفاوضات للتسويات السياسية وثاني هذه الأهداف هي ضرورة إستعادة الإستقرار والسلام في ليبيا بإعتبارها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ويكمن الهدف الثالث وراء حقن دماء الشعب الليبي شرقاً وغرباً وتهيئة الظروف السياسية التي تمنع إستخدام القوة العسكرية أو التلويح بإستخدامها.[26]

ومن أهم الآثار السلبية التي ترتبت علي التدخل التركي العسكري في الدول العربية وخاصة سوريا وليبيا والعراق أن أصبحت هذه الدول أرض خصبة للجماعات الإرهابية المسلحة والتي انتشرت ونفذت عمليات إرهابية في الأرضي العربية ولا سيما مصر وخاصة في المناطق الحدودية المتطرفة مثل سيناء والعريش وغيرهم،بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المنهارة،وبالتالي كان لابد من قيام مصر بعرقلة الإحتلال التركي للأراضي العربية ومنع تقدمها في سرت والجفرة وضرورة خروجها من سوريا وهو ما طالبت به مصر علناً في إجتماعات جامعة الدول العربية وخطابات الرئاسة المصرية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقد رد أردوغان

[25] زاهر البيك،(٢٠٢٠)،"كيف سيكون الرد التركي إذا تدخلت مصر عسكرياً في ليبيا"، موقع الجزيرة، متاح علي الرابط https://1-a1072.azureedge.net/politics/A

[26] "مصر والملف الليبي"،(٢٠٢٢)، الهيئة العامة للإستعلامات، متاح علي الرابط https://www.sis.gov.eg/Story/19 =ar

علي محاولات مصر لإنقاذ ليبيا وسوريا بأنها غير قادرة علي تحقيق الديمقراطية داخل حدود دولتها فكيف ستحققها في الدول العربية.

ثانيا: سيناريوهات مستقبل العلاقات بين مصر وتركيا..تطور أم تراجع":

لم تتباطئ مصر خطوة في مساعدة الدول العربية التي شهدت اضطرابات في ظل الثورات العربية وفعلت أقصي ما في وسعها لوقف إطلاق النار وحقن دماء الأشقاء في الدول العربية وعقدت الكثير من الإجتماعات والمفاوضات السياسية وإطلاق المبادرات لحل الأزمة الليبية ووضعت شروط لإعادة تطبيع العلاقات مع تركيا بهدف حفظ أمنها القومي بل والأمن القومي العربي بأكمله ودعمتها الدول العربية وخاصة السعودية والإمارات والبحرين حتي شعرت تركيا بأنها وحيدة بمعزل عن جيرانها ووشيكة علي خسارة دول المنطقة العربية بسبب سياستها الخارجية خصوصاً بعد حصول جون بايدن علي حكم الولايات المتحدة الأمريكية لذلك اضطر أردوغان إلي التراجع عن سياسته وإصلاح علاقاته مع الدول العربية ومصر وأكدت أنها ستوقف بث كل القنوات الفضائية التي تقوم بالتحريض علي الجيش المصري.

بات الآن التقارب المصري التركي مرهون بعدد من الخطوط العريضة التي لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها وبدا إقتناع القيادة السياسية الأردوغانية بضرورة تصفير المشاكل أو علي الأقل تخفيف حدة التوتر والخلافات سواء داخلياً مع المعارضة السياسية بسبب تدهور الأوضاع الإقتصادية واندفاعية القائد خارجياً مع مصر والدول العربية بسبب أحلام أردوغان التوسعية وأهدافه الإيديولوجية،فلا يمكن لتركيا أن تقطع علاقاتها مع دولة كمصر نظراً للمصالح والملفات المشتركة، حيث تعتبر مصر هي الشريك التجاري الأمثل لتركيا في القارة الإفريقية،والجدير بالذكر أن العلاقات الإقتصادية والمشروعات التجارية هي الأقرب للتحقق من العلاقات السياسية والدبلوماسية،وهناك من يري أن التقارب الإقتصادي يساهم في كسر الحواجز وحل الخلافات السياسية بين الدول.[27]

[27] هدي فاضل شلتوت،(٢٠٢٠)،"السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ ٢٠١١ :إعادة هيكلة أم تغيير مسار؟"،مجلة السياسة الدولية: مؤسسة الأهرام، العدد ٢١٩،المجلد ٥٥،متاح علي الرابط http://www.siyassa.org.eg/News/17945.aspx

وفيما يلي طرح بعض السيناريوهات للعلاقات التركية المصرية كما يلي:

السيناريو الأول:- (المصالحة وتصفير المشاكل):

تأتي المصالحة وتصفير المشاكل كأول سيناريوهات مستقبل العلاقات المصرية التركية ويمكن تطبيع العلاقات بين البلدين وإرجاعها لسابق عهدها تارة أخري وذلك مرهون بقيام تركيا بتنفيذ شروط مصر وهي تغيير سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية وخروجها من سوريا وليبيا وإعادة توازن القوي الإقليمية وإقرار الأمن والسلام العربي، والجدير بالذكر أن تحسن العلاقات المصرية التركية ينعكس إيجابياً علي الملفات والقضايا المشتركة بينهم مثل قضية اكتشافات الغاز الطبيعي في البحر المتوسط والتوصل لحل سلمي للأزمة الليبية وكذلك القضية الفلسطينية وبالرغم من صعوبة تحقيق هذا السيناريو إلا أنه ليست مستحيل ويمكن تحققه علي المدي البعيد لأن الخلافات السياسية لا تدوم بين الدول ولكن المصالح تدوم .

وما يجعله هذا السيناريو لا يتحقق علي المدي القصير هو إنشغال تركيا بتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية كما تسعي لحل مشكلاتها الداخلية عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في تركيا وهو ما يدفعها لتقويم سياستها الداخلية لضمان نجاحها في الانتخابات الرئاسية والحصول علي مقاعد حتي تتمكن من إعادة تطبيع العلاقات مع مصر وتنفيذ شروطها وإعادة النظر في إستمرارية بث القنوات الفضائية المملوكة لجماعة الإخوان المسلمين، وفعلياً بدأت تركيا بتخفيف حدة الخطابات التي يتم نشرها عبر هذه القنوات وصرحت بعض المصادر السياسية عن قيام أردوغان بوقف بث البرامج السياسية التي تحرض علي المظاهرات ونشر الفوضي في سبيل تحسين علاقاتها مع مصر وهو الأمر الذي رحب به وزير الإعلام المصري "أسامة هيكل" ووصفها بأنها بادرة طيبة من الجانب التركي لخلق مناخ ملائم للتفاهم وحل الخلافات السياسية بين الدولتين ".[28]

[28] ماجدة عاطف،(٢٠٢١)،" العلاقات التركية المصرية بعد تضحية أردوغان لجماعة الإخوان المسلمين "، منتدي فكرة، متاح علي الرابط https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/allaqat-altrkyt-almsryt-bd-tdhyt-ardwghan-bjmat-alakhwan-almslmyn

السيناريو الثاني:- (إستمرار الأزمة بين الطرفين):

وفي هذا السيناريو يُحتمل سوء الأوضاع السياسية بين مصر وتركيا بسبب رفض تركيا تسليم أعضاء مجموعة الإخوان المسلمين المطلوبين إلى مصر بحجة أن الكثير منهم حصل علي الجنسية التركية أو يحمل صفة لاجئ وأمام تعنت تركيا وتعسفها في تنفيذ الشروط التي فرضتها مصر عليها كبداية لرجوع العلاقات إلي سابق عهدها وكذلك بسبب إصرار الحكومة المصرية علي تنفيذ الشروط بحذافيرها وانسحاب تركيا الكامل من الأراضي الليبية وتغيير سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية مما يؤدي إلى زيادة الوضع سوءاً بين البلدين وإستمرارية القطيعة السياسية والدبلوماسية بين البلدين، ويعتبر هذا السيناريو مستبعد حدوثه أيضاً بسبب احتياج كل دولة للأخري فتركيا تحتاج مصر نظراً لقوتها وأهميتها الإقتصادية في المنطقة بجانب الإتفاق في القضايا المشتركة وأمن الطاقة ومصر تسعي لتحقيق الأمن والتعاون مع الدول المحيطة بها ولا سيما تركيا.

السيناريو الثالث :- (جمود العلاقات وتوخي الحذر):

تؤكد تركيا دائماً أنها لن تقبل أبداً الإتفاقيات المبرمة بشأن اكتشافات الغاز في البحر المتوسط وهو أحد المسارات الحاكمة لعودة العلاقات المصرية التركية والتي تتفق مع محاولات اليونان ودول أخري لفرض الأمر الواقع علي تركيا بهدف إقصائها من المنطقة مما يؤدي إلى جمود العلاقات بين البلدين وعدم تحسنها وإتباع كل دولة لسياسة الحذر والتأني عند إجراء المفاوضات وعدم القبول بشروط الطرف الثاني، وتتبني تركيا مبدأ الإقتسام العادل لكافة الموارد الموجودة في شرق المتوسط وفي إطار مبدأ التفاعل المكافئة لجميع البلدان تؤكد تركيا أنها ستواصل إتخاذ خطوات تتماشى مع مصالحها الإقتصادية والجيوسياسية من خلال المناورة العسكرية والدبلوماسية في شرق المتوسط وهو الأمر الذي يتقاطع مع ملف أمن الطاقة والأمن الإقليمي بالنسبة لمصر.

ويترتب علي سياسة الحذر والتأني في إتخاذ القرارات بين البلدين وإصرار كل دولة علي رأيها وشروطها فإن العلاقات بين مصر وتركيا تصاب بالجمود وعدم التحسن

وبالرغم من تشاؤمية هذا السيناريو إلا أنه ما زال مطروحاً في ظل الوضع الإقليمي المتأزم بينهم، وبالتالي لابد من تدخل خارجي للقيام بدور الوساطة الدولية بهدف إصلاح العلاقات وتوصيل وجهات النظر حتي يتفق الطرفين ولو بشكل مبدئي علي أحد النقاط الخلافة بينهم ويمكن القول أنه بالرغم من قدم العلاقات المصرية التركية إلا أنها لم تصل إلي التعاون الكامل يوماً ولكن إذا استمر الوضع والخلاف السياسي علي ماهو عليه فيمكن أن تصل العلاقات فيما بينهم إلي العداء الكامل وهو الأمر الذي يضر بمصلحة الطرفين نظراً لأهميتهم الإستراتيجية وثقلهم السياسي والعسكري.[29]

خاتمة :-

في نهاية هذه الورقة البحثية توصلت الدراسة إلي أهمية تطبيق مبادئ القانون الدولي العام الذي يقر ويلزم الدول الأعضاء بعدم التدخل في شئون الدول الأخري حتي لا يختل ميزان القوي الإقليمية وحتي لا تشعر الدول بعدم الإستقرار ووجود مهددات لأمنها القومي بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتطبيق علي الموضوع محل الدراسة فإن مصر لم تسعي إلا لحماية حدودها السياسية الغربية مع ليبيا وإقرار الأمن والسلام للشعب الليبي الشقيق وحقن الدماء وقد طالبت تركيا بالخروج من الأراضي علناً وعدم التقدم في مدينتي سرت والجفرة وهو الأمر الذي رفضته تركيا لذلك قامت مصر بعدة إجتماعات في جامعة الدول العربية وإطلاق مبادرة حل الأزمة الليبية لإجبار تركيا علي الخروج، والجدير بالذكر أن تركيا حتي اليوم لم تتمكن من المساس بأمن مصر القومي أو الدخول في أراضيها حتي وهي في أضعف ظروفها السياسية منذ ٢٠١١.

أما عن عقلية القائد السياسي وسيكولوجيته ومعتقداته فلها الدور الأكبر في تشكيل شخصية الدولة وسياستها الخارجية وقدرته علي إتخاذ القرارات المصيرية المؤثرة في حاضر الدولة ومستقبلها وعلاقة الدولة بالمجتمع الدولي ولعل هذه الدراسة أوضحت لنا شخصيتين مختلفتين من القادة السياسيين للدول وهم الرئيس المصري عبد الفتاح

[29] رابعة نور الدين وزير،(٢٠٢٢)،"التقارب المصري التركي ..فرص رفع مستوي التمثيل الدبلوماسي بين البلدين،مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، الشرق الأوسط وأفريقيا، متاح علي الرابط https://shafcenter.org/336A7/

السيسي والرئيس التركي رجب طيب أردوغان وإن كان هناك بعض أوجه التشابه مثل الذكاء والفطنة وامتلاك القوة العسكرية إلا أن الفارق هو توجهات كلاً منهم في سبيل تحقيق أهداف الدولة وليست أهدافه الشخصية وفرض معتقداته، بالإضافة إلى الأدوات التي يستخدمها القادة السياسيين في تنفيذ هذه الأهداف فعلي سبيل المثال مصر لا تفضل إستخدام للقوة العسكرية إلا بعد إجراء المفاوضات ومحاولة الوصول لحل يناسب جميع الأطراف وعلي النقيض تأتي القوة العسكرية في مقدمة أدوات السياسة الخارجية التركية.

حالياً لا يوجد أمام تركيا حل إلا تهدئة الأوضاع السياسية المتوترة بينها وبين الدول العربية والخليجية وكسب الود والإحترام وعقد الاتفاقيات الخاصة بترسيم الحدود البحرية وتقاسم اكتشافات الغاز في البحر المتوسط بما يرضي جميع الأطراف وكذلك إعادة إتفاقية الخط الملاحي الرورو مع مصر بعد إلغائها ٢٠١٤ في مقابل قيام تركيا بالإنسحاب التدريبي من ليبيا وتأمين حدودها مع سوريا من الإنتشار الكردي وإيقاف بث القنوات الفضائية المملوكة لجماعة الإخوان المسلمين والتي تستخدم في نشر الأكاذيب والتشجيع علي المظاهرات والفوضي، هكذا يكون المناخ السياسي ملائم بين البلدين للإتفاق وإجراء المناقشات علي طاولة المفاوضات السياسية بمرونة.

نتائج الدراسة

أولا: سعت الدولة التركية للإفادة من الأوضاع الإقليمية في المنطقة العربية خاصة في الدول التي شهدت حركات إحتجاجية ضد الأنظمة الحاكمة وهو ما بدا واضحا في الحالة السورية والليبية.

ثانيا: قامت الدولة التركية بمحاولة الإستفادة من ثورة 25 يناير 2011 لتحقيق مكاسب سياسية خاصة في ظل الفترة التي شهدت حكم جماعة الإخوان 2012–2013 وهو ما بدا واضحا من محاولات التقارب المصري التركي خلال الفترة المذكورة.

ثالثا: شهدت العلاقات المصرية التركية تراجعا واضحا عقب ثورة الثلاثين من يونيو 2013 نتيجة إدراك الطرف التركي أن المشروع المستقبلي للتغلغل في المنطقة العربية

قد تم اجهاضه من قبل الدولة المصرية عقب نجاح الثورة المصرية في انهاء حكم جماعة الإخوان.

رابعا: شهدت السنوات الثلاث الأخيرة 2020-2023 تقاربا كبيرا في العلاقات المصرية التركية وتمثلت أهم ملامحها في الزيارات المتبادلة وكذلك التصريحات الإيجابية وهو ما يمثل إتجاها صعوديا للعلاقات المستقبلية المصرية التركية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

١_ محمد السيد سليم، (١٩٩٧)،"تحليل السياسة الخارجية "، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطابعة الثانية

٢- كمال المنوفي،(١٩٨٤)،" مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة "، وكالة المطبوعات، الكويت

٣- سعد حقي توفيق، (٢٠٠٤)،"مبادئ العلاقات الدولية "،دار الأوائل للطباعة والنشر والتوزيع، كلية العلوم السياسية، الطابعة الأولي

٤- كارل دويتش،(١٩٨٣)،"تحليل العلاقات الدولية "،ترجمة شعبان محمد محمود،مراجعة وتقديم عز الدين فودة، المؤسسة المصرية العامة للكتاب

٥- تيم دآن وآخرون،(٢٠١٦)،"نظريات العلاقات الدولية :التخصص والتنوع "،ترجمة ديما الخضرا، مراجعة وتقديم بشير محمد،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي

٦- أركان إبراهيم عدوان، (٢٠١٩)،"العلاقات السورية–التركية: المحددات والقضايا"،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة

ثانياً :- الدوريات والرسائل العلمية:

٧- هدي فاضل شلتوت،(٢٠٢٠)،"السياسة الخارجية التركية تجاه مصر منذ ٢٠١١: إعادة هيكلة أم تغيير مسار؟"،مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد ٢١٩، مجلد٥٥، متاح علي الرابط

http://www.siyassa.org.eg/News/17945.aspx

٨- مايسة خليل حسن،(٢٠٢٣)،"العلاقات المصرية التركية ٢٠١٤-٢٠٢٣:المحددات والأبعاد "،المركز الديمقراطي العربي، متاح علي الرابط

https://democraticac.de/?p=89288

٩- أثير ناظم الجاسور،(٢٠١٨)،"السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات"، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد٥٣، العراق

١٠- عربي لادمي محمد،(٢٠١٦)،"السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم والتوجهات والمحددات "، المركز الديمقراطي العربي، قسم العلوم السياسية، الجزائر، متاح علي الرابط https://www.democraticac.de/?p=41719

١١- أنجيلوس عبد الملك عدلي،(٢٠٢٢)،"السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٠"،إشراف أحمد يوسف، المركز الديمقراطي العربي، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=85607

١٢- محمود علاء الدين حواش وآخرون،(٢٠٢١)،"أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا علي الأمن القومي المصري ٢٠١٤-٢٠٢٠"،المركز الديمقراطي العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني سويف، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=78741

١٣- أحمد عبد الرحمن حسن خليفة،(٢٠١٨)،"أدوات السياسة الخارجية :التفاعلات والتداخلات "،كلية الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، متاح علي الرابط https://arabprf.com/?p=584&amp=1

١٤- شرين عبد الله إبراهيم الهيلات،(٢٠٢٢)،"أثر التدخل التركي في شمال سوريا علي العلاقات السورية التركية للمدة ٢٠١١-٢٠١٩ "،إشراف عبد الله راشد سلامة، مجلة العلوم السياسية، جامعة آل البيت، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد٦٣

١٥- حامد أوغلوا،(٢٠١٩)،"خلاف طويل الأمد..مستقبل العلاقات التركية المصرية في ظل حكم أردوغان "،جريدة زمان التركية، متاح علي الرابط https://www.zamanarabic.com3/

١٦- عصام عبد المنعم وآخرون،(٢٠٢١)،"التقارب المصري التركي وانعكاساته علي القضايا الإقليمية "،تقدير موقف، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح علي الرابط http://www.acrseg.org/41864

١٧- أسماء حجازي،(٢٠٢١)،'المغازلة التركية للقاهرة تعود من جديد: أهداف وأبعاد"، المركز الديمقراطي العربي، متاح علي الرابط https://democraticac.de/?p=73870

١٨- رابعة نور الدين وزير،(٢٠٢٢)،"التقارب المصري التركي ..فرص رفع مستوي التمثيل الدبلوماسي بين البلدين،مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، الشرق الأوسط وأفريقيا، متاح علي الرابط https://shafcenter.org/7/

١٩- ماجدة عاطف،(٢٠٢١)،" العلاقات التركية المصرية بعد تضحية أردوغان لجماعة الإخوان المسلمين "، منتدي فكرة، متاح علي الرابط https://www.washingtoninstitute.orgn

٢٠- سعيد عبد الرازق،(٢٠٢٣)،" تركيا تثبت وجودها في سوريا ب١٠ الآف جندي وعشرات القواعد العسكرية "،جريدة الشرق الأوسط،العدد ١٦١٣٩، متاح علي الرابط https://aawsat.com/home/article/8%A9

ثالثاً :- المواقع الإلكترونية :

٢١- أشرف عبد الحميد،(٢٠١٥) وتم تحديثه(٢٠٢٠)،"أبرز فضائيات الإخوان التي تلاحقها مصر دولياً لوقفها"،موقع العربية نت ،القاهرة، متاح علي الرابط https://www.alarabiya.net/arab7

٢٢- "مصر والملف الليبي"،(٢٠٢٢)، الهيئة العامة للإستعلامات، متاح علي الرابط https://www.sis.gov.eg/ ar

٢٣- زاهر البيك،(٢٠٢٠)،"كيف سيكون الرد التركي إذا تدخلت مصر عسكرياً في ليبيا"، موقع الجزيرة، متاح علي الرابط https://1- a1072.azureedge.net/politics/202A

٢٤- جوان سوز،(٢٠٢٣)،"عدة أسباب..ما الذي يمنع تركيا من سحب قواتها من سوريا؟"، موقع العربية نت، متاح علي الرابط
https://www.alarabiya.net/arab- -

٢٥- سعيد السني،مصطفي سليمان،(٢٠١٣)،" أولي محطات التوتر بين مصر وتركيا تعود لعام ١٩٥٤"،مقال منشور،موقع العربية نت،متاح علي الرابط
https://www.alarabiya.net/arab-and- %D9%84%D